

المسألة الدستورية في الفكر السياسي لمحمد حسن الوزاني

عبد العالي حامي الدين

أستاذ باحث بجامعة عبد المالك السعدي - طنجة

خلف محمد حسن الوزاني تراثا فكريا غنيا بالأطروحات السياسية التي تناقش المسألة الدستورية وتبحث في الفلسفة السياسية لنظام الحكم في المغرب المستقل ، ويعتبر محمد حسن الوزاني من أوائل الوطنيين الذين كتبوا في هذه المسألة ، ففي 23 شتنبر 1947 وجه مذكرة سياسية إلى سلطات الحماية يربط فيها بين الاستقلال والديموقراطية .

وإذا كان النضال السياسي للوزاني وهو على رأس حزب الشورى والاستقلال لم يثمر نتائجه المرجوة ، فإن هذا المعطى لا يمنع من دراسة الخطاب السياسي للزعيم الشوري وفحص مكوناته وخصائصه والإلمام بجذوره الفكرية والفلسفية ، بالإضافة إلى تحليل اجتهاداته في المجال الدستوري .

الفرع الأول: المرتكزات الفكرية

لقد لعبت مصادر التكوين العلمي وظروف التنشئة السياسية ، دورا كبيرا في بلورة الفكر السياسي للوزاني ، فقد ولج في صغره «مدرسة فرنسيسكانية بالرباط ، واصطحب لمدة الزعيم القومي العربي الأمير شكيب أرسلان ، وخالط أوساط الجمهوريين الإسبان ، ثم التحق بـمدرجات المدرسة الحرة للعلوم السياسية بباريس»⁽⁴¹⁾ بحيث إن مساره السياسي يبرز عمق التكوين الغربي لديه ، وهو ما أهله حسب -الباحث محمد الطوزي- إلى «لعب دور المنظر الإيديولوجي للتيار الليبرالي العصري في بلد تغلب عليه التقليدانية والمحافظنة»⁽⁴²⁾ ، غير أن البيئة المغربية التي ترعرع فيها الوزاني والظروف الثقافية العامة التي كانت تطبع الفكر المغربي جعلت الرجل يندفع نحو تبني بعض المفاهيم التراثية تأكيداً منه للمنحى السلفي التجديدي الذي كان مهيمنا على أغلب الاتجاهات الفكرية والسياسية في تلك المرحلة . ولكن ميزة الوزاني هي قدرته الذكية على التخلص من الأسئلة التي انشغل بها الفكر السلفي المغربي في تلك المرحلة ، وتبنيه

41 - محمد الطوزي : الملكية والإسلام السياسي بالمغرب ، مرجع سابق ص : 145 .

42 - محمد الطوزي : نفسه ص : 145 .

لمنظور فكري متفرد ، ف«منهاجه في العودة إلى السلف لا يستجيب إلى رغبة في محاربة البدع والشوائب التي شوهت النموذج الأصلي ، ولا يتوخى إحياء ماضٍ أضحى متجاوزا ، وإنما يهدف إلى قراءة جديدة للتاريخ الإسلامي ، وتأكيد ملاءمة المفاهيم الإسلامية الأساسية لمفاهيم عصرية تثير جدلا ونقاشا»⁽⁴³⁾ كقضية الديمقراطية ومدى انسجامها مع فكرة الشورى الإسلامية ، وقضايا حرية التعبير ونقد الحاكم وفصل السلط . . غير أن الطابع السلفي عند الوزاني «يختلف جملة وتفصيلا عن سلفية علال الفاسي ، إلا أنه سجل نفس التساؤلات وبحث عن أجوبة لها ، مستقيا أدلته من نفس الإرث» ، بحيث إن الثقافة الوطنية السائدة آنذاك كانت تفرض على كل صاحب فكرة أن يستلهم من التراث الإسلامي ما يعزز به أطروحته ، ويبرهن على صحة أفكاره ، بيد أن هذا المنهج لا يعني أن محمد حسن الوزاني لم يكن متشعبا بثقافة دينية حقيقية ، وأنه كان يتعامل بشكل انتقائي مع التراث «لخدمة قضايا علمانية مقنعة»⁽⁴⁴⁾ ، بل إن خطابه السياسي كان يصدر عن ثقافة إسلامية حقيقية ، ولكنها ليست متخصصة في الدراسات الشرعية كما هو الحال عند صاحب «مقاصد الشريعة» ، وظلت تفتقد إلى أدوات هذا العلم في حبك تصورات سياسية واضحة وغير متذبذبة⁽⁴⁵⁾ ، ويعزى «تذبذب التعابير التي يعبر بواسطتها الوزاني عن قناعاته الراسخة إلى طبيعة تكوينه القانوني والسياسي ، وضعف رصيده في اللغة الشرعية ، فهو لم يتلق تعليما شرعيا متينا في جامعة القرويين مثلا كما هو الشأن بالنسبة لعالل الفاسي -ورغم ذلك فإن هذه الصعوبات لم تمنعه من التعبير عن أفكاره حول جملة من القضايا السياسية في العديد من كتاباته وأهمها : (الإسلام والدولة أو حقيقة الحكم في الإسلام) "الذي ألفه بمنفاه السحيق في الصحراء"⁽⁴⁶⁾ خلال الفترة الممتدة من مستهل نونبر 1937 إلى متم ما ي 1946 ، والذي يعتبر أهم مساهمة منه في الفكر السياسي المغربي»⁽⁴⁷⁾ . كما سيتضح عند تحليلنا لبعض المفاهيم المركزية في فكره السياسي .

وتظهر النزعة التأصيلية عند الوزاني في مناقشته لإشكالية العلاقة بين الدين والسياسة ، وفي تحليله لمفهوم العلمانية وفي نقده للديموقراطية الغربية ، كما تظهر في «تأكيد ملاءمة المفاهيم الإسلامية الأساسية لمفاهيم معاصرة» كما أن المنحى التحديثي عنده يتجلى بشكل واضح في دفاعه عن مفهوم السيادة للأمة ومناهضته لجميع أشكال الاستبداد والحكم المطلق .

43 - نفسه ، ص : 146 .

44 - كما ذهب إلى ذلك محمد الطوزي في كتابه الملكية والإسلام السياسي . . الفصل الخامس تحت عنوان «محمد حسن الوزاني علم الحيل في خدمة قناعات علمانية مقنعة» ، ص : 146 .

45 - تجدر الإشارة إلى أن حسن الوزاني دخل وهو صغير إلى الكتاب القرآني سيدي خيار (ساقية الدمناني بفاس) كما كان يتابع دروسا عربية خاصة تحت معلوماته الدينية والعقدية - انظر موجز حياة محمد حسن الوزاني في - سلسلة دراسات وأملات - الصادرة عن : مؤسسة محمد حسن الوزاني ص : 177 .

46 - تقدم سلسلة دراسات وأملات - مؤسسة حسن الوزاني - ص : 5 .

47 - نفسه ص : 146 .

أولاً: الدين والسياسة والموقف من العلمانية⁴⁸

يعتمد الخطاب الدستوري عند الوزاني على مرجعية فكرية قوية ، فهو يستند على الكتاب والسنة وعلى كتب التاريخ الإسلامي في محاولة منه لنسج خطاب سياسي متميز ، يحاول أن يثبت به بعض المفاهيم السياسية الحديثة عن طريق دحض بعض «الشبهات» التي تحاول أن تنفي عن الدين الإسلامي مهام تدبير الشأن السياسي ، وتجعله في نفس المكانة التي يحتلها الدين المسيحي في وعي المنتسبين إليه .

وينطلق الوزاني في بناء مشروعه الفكري من دحض الأطروحة العلمانية انطلاقاً من قراءة سريعة لوظيفة الإمام في التصور الإسلامي ، كما أنه يستغل الفرصة لإثبات «سخافة» نظرية الحق الإلهي .

أ : وظيفة الإمام في التصور الإسلامي

يعتمد الوزاني على بداية التاريخ السياسي للمسلمين ، وبالضبط على المرحلة النبوية ، ليستدل على تلازم السلطتين الدينية والدنيوية في التصور الإسلامي لنظام الحكم ، «فالبرغم من قيام الرسول بأمر الدعوة الدينية فقد كان في أمته بمثابة الملك والسلطان ، إذ كان يدبر أمور الجماعة كلها في السلم والحرب ، وبعبارة هو الذي كان يتولى السياسة العامة ، فكان فضلاً عن كونه صاحب الدعوة ، رئيس الملة وقائدها»⁽⁴⁹⁾ ، ولأنه كان على وعي تام بما انتهى إليه الفكر الغربي من ضرورة الفصل بين الدين والسياسة ، فإنه ينبه إلى منزلقات تعميم هذه الأطروحة لتشمل الدين الإسلامي لأن «الإسلام يعنى سياسة الأمة كما يعنى بحياتها الروحية»⁽⁵⁰⁾ وبقدر ما «تعرض المسيحية عن الحياة الدنيا وتكر القوة والمادة إنكاراً تاماً ، ولا تعنى بالسياسة مطلقاً ، يأمر الإسلام بالعمل للدنيا والآخرة معاً»⁽⁵¹⁾ .

ونظراً لتكوينه الغربي وإلمامه بتطور الفكر الأوروبي الحديث ، فإنه كان مضطراً للدخول في بعض التفاصيل لبيان خصوصية التجربة السياسية في الدين الإسلامي ، وهكذا يبدأ بعقد مقارنة بين الأديان ليبرهن على أن «المسيحية ديانة تقوم على الموادعة المتناهية والزهادة المطلقة

48 - ليس من مهام هذه الدراسة أن تحلل البواعث السياسية التي كانت وراء صياغة حسن الوزاني لمفاهيمه السياسية بهذا الشكل وإن كنا نعتقد بأن التأكيد على المرجعية الدينية كان ولا يزال من ثوابت الخطاب السياسي المغربي المعاصر ، وذلك لضمان تواجد مريح في الحقل السياسي الذي يتربع على عرشه «أمير المؤمنين» .

انظر محمد الطوزي : الملكية والإسلام السياسي في المغرب ، ص : 151 .

49 - محمد حسن الوزاني : الإسلام والدولة أو حقيقة الحكم في الإسلام - منشورات مؤسسة محمد حسن الوزاني - فاس ، الطبعة الأولى 1973 ص : 16 .

50 - محمد حسن الوزاني : الإسلام والدولة ... (مرجع سابق) ص : 15 .

51 - نفسه ص : 15 .

في الدنيا ، وتكريس الحياة للتأمل والعبادة»⁽⁵²⁾ ، «وتجعل أقصى الحكمة وأحسن المحبة في المسيح الإعراض عن جميع أمور الدنيا واعتبارها أوحالا وقاذورات . فالحياة الدنيا بما فيها لا تستحق في نظر المسيح أي اعتبار»⁽⁵³⁾ ، أما الإسلام فلا نجد فيه أي «تعارض بين الدنيا والآخرة ، والدين والسياسة ، والروح والمادة ، بل الإنسان يجمع ويوفق بينهما»⁽⁵⁴⁾ .

ويخصص محمد حسن الوزاني بعض الصفحات للرد على ما أسماه «مطاعن مونتيسكيو» هذا الأخير الذي ذكر في كتابه «روح القوانين» أن «الحكومة المعتدلة أليق بالديانة المسيحية وأن الحكومة الاستبدادية أنسب للديانة المحمدية»⁽⁵⁵⁾ .

غير أن الطريقة التي يؤسس بها نظريته إلى علاقة الدين بالسياسة تحمل في جذورها بعض عناصر الجدة . فإذا كانت شخصية الرسول e تجمع بين السلطتين الدينية والدينية ، فإن الوزاني يلاحظ بأن «الصفة الغالبة على الحكومة النبوية كانت دينية لأن صاحبها كان منوطا قبل كل شيء بالرسالة وقائما بالدعوة عن وحي من الله وأمره»⁽⁵⁶⁾ .

وهو ما يفيد ضمنا بأن رئيس الدولة أو الخليفة في الإسلام يعتبر بشرا مثله مثل أي واحد من المؤمنين «إلا أنه يحمل أعباء السياسة ويتقلد منصب الحكومة»⁽⁵⁷⁾ وليست له أي سلطة دينية اتجاه «رعاياه» . وهكذا فهو لا يعترف بما سمي عند الغربيين بالسلطة الروحية ، التي يعتبر القابض على زمامها «بمثابة صاحب الديانة نفسه ، فله الحق في تحريم ما يشاء وتحليل ما يريد . . . وله أن يتصرف في العقائد والعبادات وهو ذو عصمة تامة ويسود العباد باسم الله فهو مقدس الشخص والقول والفعل ، فكأنه إله أو يكاد . وهذا هو شأن البابا في الملة الكاثوليكية»⁽⁵⁸⁾ ، وهو بذلك يريد أن يمهّد إلى أن القائم على السلطة في البلاد الإسلامية لا يمكنه أن يتذرع بسلطة الدين للاستبداد بما يشاء من سلطات ، فلا كهنوت في الإسلام . أما وظيفة الخليفة الدينية فتتجلى في كونه «حارس الدين والملة وقائم بسياسة الرعية وليست له أي سلطة روحية كما أنها ليست لأحد غيره ولو من علماء الشريعة»⁽⁵⁹⁾ ، ويعتمد على كتاب «الأحكام السلطانية لأبي الحسن المارودي» ليتبنى مقولته بأن الخليفة «ليس له من السلطة إلا ما يحفظ به الدين على أصوله المستقرة ، وينفذ به الأحكام المشروعة ويقيم حدود الله ويحمي البيضة ويذب

52 - محمد حسن الوزاني الإسلام والدولة... (مرجع سابق) ص : 15 .

53 - نفسه ص : 14 .

54 - نفسه ص : 16 .

55 - نفسه ص : 17 .

56 - محمد حسن الوزاني : الإسلام والدولة... (م .س) ص : 14 .

57 - نفسه ص : 20 .

58 - نفسه ص : 20 .

59 - نفسه ص : 20 ، يميز الوزاني بين السلطة الروحية كما هو عليه الشأن في أوروبا ، وبين حق الاجتهاد الذي له حدود وشروط معروفة في الفقه الإسلامي .

عن الحرير»⁽⁶⁰⁾ ثم يقتبس من «أحمد أمين» صاحب كتاب «فجر الإسلام»، وظائف الخليفة التي يحددها في كونه «رئيسا للسلطة القضائية والإدارية والحربية، ولكن ليست لديه سلطة تشريعية إلا تفسيرا لأمر أو اجتهدا فيما ليس فيه نص»⁽⁶¹⁾.

وبالتالي فإن رئيس الدولة لا ينبغي أن يمارس الوظيفة التشريعية إلا على سبيل الاستثناء. وإبراز مدى تمكنه من تاريخ الفكر السياسي الإسلامي، فإنه يرد على ما يذهب إليه غلاة الشيعة في دفاعهم عن فكرة الإمام المعصوم، الذي يحتل -في نظره- مرتبة البابا عند الكاثوليك ويكون فوق المسألة والمحاسبة. وفي سياق آخر يضرب مثالا بأبي بكر الخليفة الأول الذي «مع ما حباه الله به من العلم والورع والتقوى لم يدع العصمة، بل اعترف بأنه قد يحسن التصرف في ولايته وقد يسيء ذلك»⁽⁶²⁾.

وهو لا يثير هذا المثال من باب الترف الفكري أو الإطناب، وإنما يريد أن يبرهن بهذا النموذج التاريخي بأن سلطة رئيس الدولة ليست مطلقة، وأن إمكانية التقويم والمحاسبة واردة إذا أساء التصرف، وذلك بغرض سد باب كبير من أبواب الاستبداد، ألا وهو ادعاء العصمة أو القداسة بموجب «التفويض الإلهي» أو تأسيسا على النسب الشريف: «فلو علم الصحابة أن الخلافة تنحصر في آل البيت لما انتخبوا أبا بكر ولما رضي أبو بكر نفسه أن يتقدم مثالا على علي بن أبي طالب، ولو علم عمر بن الخطاب جواز توريث الخلافة لما أوصى بعدم انتخاب ابنه عبد الله»⁽⁶³⁾.

إن هدف الوزاني من وراء الإشارة إلى هذه الأحداث التاريخية هو التأكيد على قابلية بعض قواعد اللعبة السياسية في المغرب للمناقشة وبالتالي للمراجعة، ولكن دون أن يمتلك القدرة على تطوير قراءاته وإحالاته -التي ينتقيا بشكل مدروس ومنهج- إلى خطاب سياسي مباشر... وهكذا عبر إبراز الوظائف الأساسية لرئيس الدولة في التصور الإسلامي وتحديد بدقه، يوضح الوزاني علاقة الدين بالسياسة في التصور الإسلامي، وخاصة على مستوى رئيس الدولة.

ولاستكمال هذا المنظور اختار الوزاني أن يناقش نظرية الحق الإلهي التي تم اللجوء إليها تاريخيا لتبرير استبداد الحكام وحكمهم المطلق.

60 - نفسه ص: 21.

61 - نفسه ص: 21.

62 - محمد حسن الوزاني (م. س): ص: 38.

63 - نفسه ص: 57.

ب : إثبات "سخافة" نظرية الحق الإلهي :

اختار محمد حسن الوزاني أن يناقش نظرية الحق الإلهي التي ظهرت في أوروبا "لكي يبدد ما تقوم عليها من الأوهام والأباطيل وما يحوم حولها من الشبهات"⁽⁶⁴⁾.

وإن كان يرى منذ البداية بأن «هذه النظرية السخيفة لا تثبت أمام البحث العلمي ولا توافق عليها شريعة التوحيد مطلقاً»⁽⁶⁵⁾، ولإثبات هذه السخافة اعتمد منهجية العرض والتجاوز بحيث قام باستعراض أهم أسسها التاريخية ومركزاتها الفكرية على لسان منظريها الأوائل في أوروبا، خاصة بوسوى في فرنسا، والفيلسوف فيلمر وهوبس في إنجلترا، الذين يعتبرون من أنصار الحكم المطلق المقدس، والذين دافعوا على بعض الأطروحات التي ترى بأن «السلطة السياسية يرجع أصلها إلى آدم الذي أعطاه الله السلطة على كل ما يدب على الأرض من حيوان، فأدم أول ملك عرفه تاريخ الخليقة»⁽⁶⁶⁾ حسب فيلمر، ولذلك «وجب البحث عن مبدأ السيادة في السماء لا في الأرض» لأن مبدأ السلطة - حسب بوسوى - إنما يوجد في الله ذاته، فالله ملك الملوك وفي بدا الخليقة كان وحده ملك البشر أجمعين⁽⁶⁷⁾، ومن هنا يستمد ملوك الأرض - حسب دعاة هذه النظرية - مشروعيتهم، وليس للناس اتجاهاهم إلا "الاستسلام والطاعة والامتثال".

ولا يكلف حسن الوزاني نفسه عناء الرد الدقيق على هذه الأطروحات، ويرى بأن "مجرد بسط نظرية الحق الإلهي (.) يكفي لإظهار ما تتصف به من السخافة والباطل. فهي تدحض نفسها بنفسها في نظر العقل، ولا ينتحلها إلا من عميت بصيرته ولبس عليه الشيطان فأغواه وأضلّه"⁽⁶⁸⁾ ولكن المعطى الوحيد الذي يدفع به لرد هذه الأفكار هو أن «هذه النظرية الخيالية السخيفة قد أخذ بها جميع الملوك المستبدين الذين أبوا أن يقيموا حكمهم على رضى الأمة بصفته المصدر الحقيقي لكل سلطة سياسية»⁽⁶⁹⁾.

ولكن يبدو بأن المستهدف الرئيسي وراء نقد نظرية الحق الإلهي، ليس هو التجربة الأوربية، بحيث إن التجارب السياسية في أوروبا لم تعد تأخذ بهذه النظرية بعدما ترسخت الفكرة الديمقراطية «عبر مسار تاريخي وفكري واجتماعي استطاع الثورة على الكنيسة وانتزاع الوصاية على الشأن السياسي من رجال الإكليروس، ليمنح المجتمع المدني والسياسي وظيفة الخوض في أمور الحكم والسياسة وابتكار نظام سياسي قائم على التعاقد وعلى حق المواطنين في إدارة

64- محمد حسن الوزاني : (م س) ص: 68.

65 - نفسه ص: 68.

66 - محمد حسن الوزاني : الإسلام والدولة ... (مرجع سابق) ص: 69.

67 - نفسه ص: 69.

68 - نفسه ص: 70.

69 - محمد حسن الوزاني : الإسلام والدولة ... (م س) ص: 69.

الشؤون العامة»⁽⁷⁰⁾.

ولذلك فإن محمد حسن الوزاني لا يتردد في تخصيص الحيز الكبير من صفحات هذا الفصل لتتبع «آثار وتجليات» هذه النظرية في تاريخ المسلمين ، لأن الباعث الرئيسي من وراء دحض مفهوم الحق الإلهي ، هو «رغبته وتصميمه على نزع أية مصداقية للاستبداد الملكي أيا كانت طبيعته وغاياته ومنجزاته»⁽⁷¹⁾. وهكذا يستخرج الوزاني أسلحته الفكرية وأدلتة التاريخية لتتبع مظاهر الاستبداد المستتر بالدين في تاريخ المسلمين ، انطلاقا من تحديد تاريخ ظهوره ورصد تطوره التاريخي ثم بعد ذلك القيام بنقد مستنداته عبر ترسانة من الآيات والأحاديث وصور من السير النبوية ، ليثبت بأن نظرية الحق الإلهي تمثل افتراء على حقيقة الدين الإسلامي وتصوره لنظام الحكم .

يحدد الوزاني تاريخ تسرب آثار هذه «النظرية الباطلة» إلى المسلمين في «عهد انقلاب الخلافة إلى حكم الاستبداد» بحيث «ظهرت في عصر الأمويين»⁽⁷²⁾ ، ويوضح الوزاني بأن الدولة الأموية عملت على مناصرة الجبرية ومحاصرة القدرية لأن هذه الأخيرة تقول «بحرية الإرادة الإنسانية» ، بينما يعمل الفكر الجبري على تركيز إيديولوجية الطاعة المطلقة للدولة لأن «كل تبرم وتذمر من تصرفات الدولة الحاكمة ، هو في الحقيقة اعتراض على قضاء الله وقدره ، فخير للناس إذن أن يفوضوا أمرهم إلى الله ويخلصوا الطاعة للولاء إلى أن يقضي الله أمرا كان مفعولا»⁽⁷³⁾.

وإذا كانت آثار هذه النظرية عند الأمويين ، تتجلى في نصرتهم للفرق الجبرية انسجاما مع أغراض دولتهم السياسية ، فإن آثارها عند العباسيين تظهر ، حسب الوزاني ، عندما «جعلت الخلافة إرثا يتوارثه الملوك عن الرسول»⁽⁷⁴⁾.

ويرد الوزاني على ذلك بالحديث الذي جاء فيه (إنا معشر الأنبياء لا نورث) ، ثم يوضح بأن الرسول لم يورث إلا علم الشريعة « وهذا الميراث مشاع بين سائر العلماء بحيث لا يمكن لأحد منهم أن يدعي أنه الوارث للنبي دون سواه وأن هذا الإرث يتناقله الأبناء خلفا عن سلف»⁽⁷⁵⁾. وهو بذلك يريد أن ينزع المشروعية الدينية على السلطة العليا ليقرر حق الأمة في اختيار من يحكمها ، وليعطي لموقع الإمام طابعا مدنيا صرفا ، يستمد مصدر سيادته من الأمة ، دون ادعاء

70 - عبد العلي حامي الدين : موقع التوافق في «استراتيجية الانتقال الديمقراطي» عند النخبة السياسية - مجلة وجهة نظر- عدد 5 ، سنة 1999 ص: 18.

71 - محمد الطوزي : (م. د.) ص: 152.

72 - محمد حسن الوزاني : الإسلام والدولة (مرجع سابق) ص: 70.

73 - محمد حسن الوزاني : الإسلام والدولة... ص: 71.

74 - نفسه ص: 71.

75 - محمد حسن الوزاني : الإسلام والدولة... (مرجع سابق) ص: 71.

العصمة أووراثة النبوة ، أو الحكم بمقتضى تفويض منها .

إلا أنه لا يجرؤ -حسب محمد الطوزي- على استخلاص أن وراثة الحكم بدعة غريبة عن الإسلام ، لأن في تقديم فكرة من هذا القبيل تحديا صريحا لقواعد اللعبة السياسية الداخلية ، فالمؤسسة الملكية المغربية اعتمدت نظام تعيين ولي العهد من طرف الملك⁽⁷⁶⁾ .

ولكننا مع ذلك ، نعثر على نص صريح يعتبر بأن «الرئاسة السياسية لا تكون بالوراثة ولا بالتعيين ، بل هي منتخبة على أساس الشروط الشرعية المرعية في الخلافة ، وأن الشعب هو مصدر السلطة الحاكمة بلا نزاع ، وأن وظيفة الرئاسة السياسية خدمة مصالح الأمة العامة بمقتضى الشريعة ، وأن نظام الحكم الإسلامي يقوم على الشورى ، وأن الرعية مستندة على الحقوق التي منها حرية الرأي بجميع أشكالها» ، ويعتبر الوزاني بأن هذه الأصول ترجع إلى أصل واحد باعتباره جوهر المسألة السياسية ، وذلك هو أن «الأمة مصدر الحكم والسلطان بلا جدال ، وهذه الحقيقة الخطيرة هي عماد الديمقراطية الإسلامية الرشيدة»⁽⁷⁷⁾ .

ثم يستمر محمد حسن الوزاني في استعراض آثار «الحق الإلهي» ويعتبر أن من تجليات هذه النظرية في تاريخ المسلمين ، ما ذهب إليه الشيعة من إجلال مفرط وتقديس مسرف لمنزلة الإمام ، فالإمامة عندهم هي «منزلة الأنبياء ، وإرث الأوصياء ، إن الإمامة خلافة الله وخلافة الرسول . . الإمام المظهر من الذنوب والمبرأ من العيوب . فهو معصوم مؤيد موفق مسدد ، قد أمن من الخطأ والزلل والعتار ، يخصه الله بذلك ليكون حجته على عباده وشاهده على خلقه»⁽⁷⁸⁾ . ولكي يبرز مظاهر الانحراف العقيدي عند الشيعة واضطراب تصورهم لمنزلة الحاكم ، يورد العديد من الأقوال المنسوبة إلى أئمتهم ، والمختارة بدقة متناهية ، ومنها ما قاله أبو عبد الله : «نحن شجرة النبوة ، وموضع الرسالة ، ومختلف الملائكة ، وموضع سر الله ، ونحن وديعة الله في عباده ، ونحن حرم الله الأكبر ، ونحن ذمة الله ، ونحن عهد الله ، فمن وفى بعهدنا فقد وفى بعهد الله ، ومن خفرها فقد خفر ذمة الله وعهده» . ويورد الوزاني قولاً منسوباً لأبي جعفر جاء فيه : «إن لله عز وجل علمين : علم لا يعلمه إلا هو ، وعلم علمه ملائكته ورسله . فما علمه ملائكته ورسله فنحن نعلمه»⁽⁷⁹⁾ .

إن هذا التعريف الذي يبسطه الوزاني لنظرية الشيعة في الإمامة ، من خلال أقوالهم وأقوال غيرهم ، كاستعراض التعريف الذي أورده ابن خلدون لهم ، يندرج في إطار استراتيجية العرض

76 - محمد الطوزي : الملكية والإسلام السياسي بالمغرب ، (مرجع سابق) ص : 152 .

77 - محمد حسن الوزاني : الإسلام والدولة ... (مرجع سابق) ص : 126 .

78 - نفسه ، ص : 74 . وهي قوله للإمام الرضى وهو علي بن موسى بن جعفر الصادق .

79 - محمد حسن الوزاني : الإسلام والدولة ... (مرجع سابق) ص : 75 .

والتجاوز التي يستعملها اتجاه «خصومه» التاريخيين الذين يوفرون سنداً للاستبداد في الوقت الحاضر .

وللرد على هذه الأفكار يلتجأ الوزاني إلى الخليفة الأول في الإسلام ، وهو أبو بكر الصديق ليعتمد على أقواله في الموضوع ، وهذا الاختيار ليس اختياراً عشوائياً ، بقدر ما هو استناد إلى العصر الإسلامي الأول المشهود له بالرشد بين المسلمين ، ليعزز موقفه ويسنده من داخل التراث السياسي الإسلامي ، حتى يكون رده رداً مفحماً ، بحيث يقتبس من أبي بكر قوله «إن الله ليس له شريك وليس بينه وبين أحد من خلقه نسب يعطيه به خيراً ولا يصرف عنه سوءاً إلا بطاعته واتباع أمره ، فإنه لا خير في خير بعده النار ، ولا شر في شر بعده الجنة»⁽⁸⁰⁾ .

ثم يستعرض بعد ذلك أقوالاً ووقائع في علاقة عمر بن الخطاب -بصفته الخليفة الثاني- مع ولاته وعماله ومع الصحابة عموماً ، قبل أن يختم بالآية الكريمة : «فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ» مفسراً لها بأن «من مزايا الإسلام العظيمة تقريره أن الإنسان يوزن بأعماله لا بأبائه ولا بجاهه ولا بماله»⁽⁸¹⁾ .

ولكي يرجع الأمر إلى نصابه يندفع الوزاني لتوضيح موقع الخليفة في نظر أهل السنة ، وهو الرأي الذي يتبناه هو شخصياً باعتباره مسلماً سنياً يستمد جزءاً من تصوره السياسي من الدين ، وفي هذا الإطار يعتمد على قوله مطولة لأحمد أمين من كتابه «ضحى الإسلام» الذي يستشهد به في هذا المقام على سبيل التنويه ، ونحن نقتطف منه بعض الجمل نظراً لغزارة الرسائل السياسية التي يتضمنها ، ومن ذلك قوله :

«الخليفة عند أهل السنة إنسان ككل إنسان ، ولد كما يولد الناس ، وتعلم أو جهل كما يتعلم الناس أو كما يجهل الناس ، ليس له من مزية إلا أن كفايته وأخلاقه جعلت الناس يختارونه ، أو أنه تلقى الخلافة من قبله ، ليس يتلقى وحياً وليس له سلطة روحية ، إنما هو منفذ للقانون الإسلامي ، وقد ينحرف عن التنفيذ فلا طاعة له على الناس ، إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، وليس له أن يشرع إلا في حدود القوانين الإسلامية وإلا فتشريعه باطل . ثم قد يجور وقد يعدل ، وقد يتهتك ويشرب الخمر فيكون عاصياً . والمؤرخون أحرار في تشريحه كتشريح كل الناس ، ويزنونه بنفس الموازين التي توزن بها أعمال الناس ، وإن انحرف واستطاعوا عزله عزلوه»⁽⁸²⁾ .

إن الوزاني حينما يورد هذا الكلام لأحمد أمين مستعرضاً بذلك نظرية أهل السنة ، فإنه

80 - محمد حسن الوزاني : (م س) ص : 75 .

81 - نفسه ، ص : 78 .

82 - محمد حسن الوزاني : ص : 77-78 .

بذلك يوجه رسالة ذكية إلى من يهمهم الأمر محذرا إياهم من استنساخ التجربة الشيعية التي «تشل العقل وتमित الفكر، وتعطي الخليفة أو الإمام سلطة لا حد لها فيعمل ما يشاء وليس لأحد أن يعترض عليه (...)» لأن العدل هو ما فعله الإمام، وهي أبعد ما تكون عن الديمقراطية الصحيحة التي تجعل الحكم للشعب، وتزن التصرفات بميزان العقل، ولا تجعل الخليفة والإمام والملك إلا خادما للشعب، فيوم لا يخدمهم لا يستحق البقاء في الحكم⁽⁸³⁾.

إن هذه الجملة المقتبسة بعناية من أحمد أمين يراد لها أن تبرز مظاهر التأثير السلبي للتصور الشيعي لمنزلة الإمام، وترسم الديمقراطية كمثال أعلى لنموذج الحكم الذي ينبغي أن يقاس به مدى نضج أي تجربة سياسية.

ولكن الملفت للانتباه هو تبني الوزاني للفكرة الذي تعتبر الخليفة والإمام وكذلك الملك خادما للشعب، و«عندما يتراجع الحكام عن هذه الوظيفة، فهم لا يستحقون البقاء في الحكم»، فهذه دعوة مباشرة لمشروعية الخروج عن الحكام وعزلهم إن هم أساءوا التصرف، إن ما يعزز هذا التأويل هو ما ذهب إليه الوزاني في الأخير من أن «أهل السنة (وإن كانوا) أعدل وأقوم وأقرب إلى العقل (فإنهم) يؤاخذون مؤاخذه شديدة على أنهم لم يطبقوا نظريتهم تطبيقا جريئا، فلم ينقدوا الأئمة نقدا صريحا، ولم يقفوا في وجههم إذا ظلموا ولم يقوموهم إذا جاروا، ولم يضعوا الأحكام الحاسمة في موقف الخليفة من الأمة وموقف الأمة من الخليفة، بل استسلموا لهم استسلاما معيبا فجنوا بذلك على الأمة أكبر جناية، ولكنهم كانوا أحسن حالا من الشيعة»⁽⁸⁴⁾.

إن هذا الرأي المعبر عنه على لسان «أحمد أمين» يعكس البعد الثوري في قراءة الوزاني لنظرية أهل السنة إلى الخلافة، وفي فكره السياسي عموما، هذا الفكر الذي لم يكن ليعبر عن مفرداته الحقيقية بالوضوح الكامل، نظرا لاعتبارات سياسية مرتبطة بخصوصية النظام السياسي المغربي، ولكنه مع ذلك استطاع أن يفصح عن معالمة الكبرى سواء من خلال اقتباساته الذكية والمنهجية، أو من خلال أفكاره النظرية التي عبر بها عن أصول الحكم في الإسلام، والتي لا يمكن للفكر الدستوري المغربي المعاصر إلا أن يستلهم عناصره الرئيسية.

ثانيا: أصول الحكم في الإسلام (أو ضوابط الدستورية)

بعد العمل على دحض أطروحتين (العلمانية، ونظرية الحق الإلهي) وكلاهما ترعرعا في البيئة الغربية يكون المؤلف قد نجح في التحرر من السلطة المعنوية الذي يمكن أن يمارسها عليه

83 - نفسه ص: 78.

84 - نفسه ص: 79.

تكوينه الغربي فهو: «لا يعتبر نفسه تلميذا لأي من الفلاسفة أو المفكرين الغربيين ، وهو الأمر الذي يحدوه إلى رفض أن يصنف في خانة من الخانات»⁽⁸⁵⁾ . بل إن المنهج الذي يعتمد في صياغة نظريته السياسية يوضحه هو نفسه ، بحيث يقول في هذا الموضوع : «أن لنا أن نقرر على ضوء ما قدمنا من «النصوص السياسية» و«الوثائق التاريخية» و«البيانات الفقهية» و«المقدمات الإيضاحية» ما يمكن أن نعتبره «جوهر» المسألة السياسية «وأصول الحكم في الإسلام»⁽⁸⁶⁾ . وهكذا ينطلق -اعتمادا على هذا المنهج- للقيام بدور «الفقيه» الذي يجتهد في صياغة «أصول الحكم في الإسلام» والتي تتفق تماما مع النظرية الدستورية الحديثة في تعبيراتها الخارجية ويمكن أن نقوم بقراءتها من خلال ركنين أساسيين :

-الشورى ووظيفة تقييد السلطة

-الأمة مصدر السلطات

على اعتبار أنهما من أهم المفاهيم والمفردات المميزة للفكر السياسي لدى محمد حسن الوزاني ، بحيث ذهب بعض الباحثين إلى أن «النضال السياسي للوزاني تمحور حول فكرتين أساسيتين: الشورى كوسيلة لمشاركة النخبة الممثلة للأمة في تسيير السلطة ، والدستورية كإطار قانوني للعمل السياسي وكضمانة ضد الاستبداد والسلطوية»⁽⁸⁷⁾ . فكيف يبلور الكاتب هذين المفهومين؟ وما هي أدوات الإقناع التي يستخدمها في صياغة أطروحاته؟ وإلى أي حد استطاع الوفاء للمنهج الذي رسمه؟

أ : الشورى ومهام الاختيار والمراقبة

ينطلق محمد حسن الوزاني من واقعة تاريخية يعتبرها مفتاح للغز لفهم الفلسفة القائمة وراء الشورى ، بحيث «إن الرسول قبل وفاته كان قد هم بتحرير وصية يتركها بعده للمسلمين ولكن عمر صرفه عن ذلك اكتفاء بالكتاب والسنة (. .) فقد ارتحل الرسول إلى الرفيق الأعلى دون أن يترك للمسلمين ما به يسترشدون في توسيد الخلافة النبوية»⁽⁸⁸⁾ ، فهو يريد أن يؤكد بأن «الفراغ» الحاصل في كيفية انتقال الخلافة/السلطة ، ليس اعتباريا وإنما هو فراغ مقصود ، الغرض منه فسخ المجال أمام العقل البشري للاجتهاد في إبداع آليات انتقال الحكم. وهكذا فإن الوزاني يستخلص من الواقعة المذكورة بأن «الرسول (. .) ترجع عنده (. .) أن لا يقيد

85 - محمد الطوزي : الملكية والإسلام السياسي .. (مرجع سابق) ص: 149 .

86 - محمد حسن الوزاني : الإسلام والدولة ... (مرجع سابق) ص: 81 .

87 - محمد الطوزي : الملكية والإسلام السياسي .. (مرجع سابق) ص: 154 .

88 - محمد حسن الوزاني : الإسلام والدولة .. (مرجع سابق) ص: 81 .

المسلمين بأي شيء دون ما في الكتاب والسنة وأن يتركهم أحرارا بعده في أن ينظموا حكومتهم بما يرونه أضمن لمصلحتهم العامة وأوفق لشريعتهم السمحة»⁽⁸⁹⁾. وهنا يتفق الوزاني مع فقهاء السنة ومع العلماء الذين كتبوا في الفقه السياسي أمثال الماوردي وابن تيمية وابن القيم وغيرهم في أن الحكمة وراء عدم تنصيب الرسول على من يخلفه في الحكم، هو عدم تقييد المسلمين، وفسح المجال أمام مفهوم المصلحة، الذي تم توظيفه بشكل سخي في الفقه السياسي الإسلامي «فما رآه الناس حسن فهو عند الله حسن» كما يقول علال الفاسي.

ولكن الوزاني لا يتردد في رسم ضوابط المصلحة ومحددات الاجتهاد، فإذا كان تقدير المصلحة مفتوحا على احتمالات عدة فإن «القرآن الذي هودستور الإسلام قد وضع الأصول التي يستطيع المسلمون أن يضبطوا أمرهم بالاستناد إليها، ومن تلك الأصول بل أهمها جعل أمر المسلمين شورى بينهم»⁽⁹⁰⁾.

فالشورى إذن - حسب الوزاني - من أهم الأصول السياسية في الإسلام، التي بدونها لا يمكن أن يتأسس نظام سياسي عادل، ولكن الوزاني لا يتوقف عند هذه الواقعة فقط، ليساهم في تركيز مبدأ الشورى، بل ينتقل إلى «اجتماع السقيفة»، ويسرد الحثيات والملايسات التي أحاطت بهذا الاجتماع، ويستنتج بأنه «لأول مرة في التاريخ مارس العرب هذه الحياة الجديدة حياة الشورى والنيابة السياسية»⁽⁹¹⁾، ويرد الوزاني بطريقة ضمنية على بعض المؤرخين الذين حاولوا توظيف الخلاف الحاصل بين المسلمين في اجتماع السقيفة توظيفا سلبيا، بحيث يرى بأن «المسلمين اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة وتجادلوا وتناوشوا بالكلام كما يجري عادة في جميع المجالس السياسية القديمة والحديثة»⁽⁹²⁾.

ولا يفوت الوزاني فرصة التأكيد - في معرض التعليق على هذا الاجتماع - على أن منصب الخلافة هو منصب مدني بالدرجة الأولى: «فهو في الواقع منصب سياسي يتقلده الكفء الأصلح» و«ليست الخلافة ميراثا يتوارثه الناس».

و«الخلافة لا تسند بتعيين (..)» (ولكن) الخلافة وظيفة سياسية انتخابية محضة يوكل فيها النظر والبت في توسيدها إلى عقلاء الأمة الإسلامية وهم أهل العقد والحل فيها»⁽⁹³⁾. ونظرا لإلمامه بمفاهيم السياسة الحديثة وانشغاله بمحاولة تبيئتها في السياق الثقافي المحلي، فإن الوزاني يتوقف عند مفهوم أهل الحل والعقد الذي يعني في نظره «أهل الاختيار أو أهل

89 - نفسه : ص 82 .

90 - محمد حسن الوزاني : الإسلام والدولة ... (م س) ص : 82-81 .

91 - نفسه ص : 89 .

92 - نفسه ص : 89 .

93 - نفسه ص : 83-82 .

الشورى الذين يمثلون هيئة الاقتراع المحدود أما البيعة العامة فتمثل الاقتراع العام⁽⁹⁴⁾، ويقوم بعقد مقارنة مع نظم الاقتراع الموجودة في الغرب ليستخلص بأن «التجارب السياسية دلت على أن الاقتراع المحدود له محاسن لا ينكرها إلا مكابرة»⁽⁹⁵⁾، في الوقت الذي يرى فيه بأن فساد النظم السياسية العصرية (. .) تعزى إلى ما عليه نظام الاقتراع العام، لأنه يتضمن المساوئ التي تلزم عادة أعمال الدهماء والجماهير الكثيرة الغباوة والاضطراب والانفعال وما إليها⁽⁹⁶⁾. ولكن رغم ذلك فإن «الإسلام يجمع بين محاسن النظامين ولهما شروط محكمة في القوانين الإسلامية»⁽⁹⁷⁾.

وبذلك يريد أن يؤكد على خصوصية التصور الإسلامي في التعامل مع المفاهيم السياسية السائدة، ولكي يزيد في تأكيد إلزامية مبدأ الشورى يستعرض الوزاني الطرق المختلفة التي انتقل بها الحكم بين الخلفاء الراشدين، والتي رغم اختلاف وسائلها فقد ظلت محافظة على مبدأ الشورى الذي من بين مقتضياته اختيار الحاكم.

ولا يتردد الوزاني في الكشف عن الغرض من وراء هذا السرد التاريخي: إنه الإجابة على معضلة الحاضر ولكن بسند تاريخي وشرعي قوي، اختيرت فقراته بعناية متناهية: «فترى مما سار عليه سير تعيين الخلفاء الراشدين أن منصب الخلافة انتخابي صرف، وأن المسلمين بقطع النظر عما جرى من الترشيح الجائز عقلا ودستورا قد تصرفوا في أمر حكومتهم بمقتضى القاعدة القرآنية التي تحتم أن يكون أمر المسلمين شورى بينهم. فلا يجوز شرعا- والتاريخ أمامنا دليل مقنع- أن تفرض على المسلمين الإمامة بالتوريث الصريح أو المستتر ولا يصح أن يثبت في توسيدها إلا مجلس شورى الأمة على أساس الكتاب والسنة اللذين هما الشريعة والدستور للملة الإسلامية»⁽⁹⁸⁾.

إن هذا الموقف الفقهي الواضح الذي يمنع توريث الإمامة، تعبير صريح من الوزاني عن رفضه لإحدى الآليات المحورية التي ستعتمد في المغرب المستقل لانتقال الحكم، ألا وهو الأخذ بنظام تعيين ولي العهد من طرف الملك، وبالتالي الأخذ بالنظام الوراثي العائلي، كما أن الدساتير المختلفة حددت كيفية انتقال الحكم من ملك إلى آخر⁽⁹⁹⁾.

94 - نفسه ص: 84.

95 - محمد حسن الوزاني: الإسلام والدولة... (م.س) ص: 83.

96 - نفسه ص: 83.

97 - نفسه ص: 84.

98 - نفسه ص: 95.

99- ينص الفصل 20 من الدستور المغربي المراجع سنة 1996، على أن «عرش المغرب وحقوقه الدستورية تنتقل بالوراثة إلى الولد الأكبر سنا من ذرية جلالة الملك الحسن الثاني، ثم إلى ابنه الأكبر سنا وهكذا ما تعاقبوا، ما عدا إذا عين الملك قيد حياته خلفا له ولدا آخر من أبنائه غير الولد الأكبر سنا، فإن لم يكن ولد ذكر من ذرية الملك فالملك ينتقل إلى أقرب أقربائه من جهة الذكور ثم إلى ابنه طبق الترتيب والشروط السابقة الذكر.

ويشترط «الفقيه» الوزاني لصحة هذه العملية من الناحية الفقهية أن «يبث فيها مجلس شورى الأمة على أساس الكتاب والسنة» أي على أساس الشروط التي حددها الفقهاء والتي ينبغي أن تتوفر في الخليفة .

ولفلسفة الشورى عند محمد حسن الوزاني بعد آخر ، ألا وهو : وجوب استشارة الأمير أهل الرأي فيما يريد أن يقدم عليه من قرارات ، ومرة أخرى يستدعي الوزاني بعض الصور من التجربة النبوية ومن تطبيقات الشورى في الثلاثين سنة التي أعقبت وفاة الرسول ، ومن كتب الفقه كذلك ، ليخلص إلى وجوب وإلزامية الأخذ بالشورى من قبل الحاكم : «وإذا وجبت الشورى على الرسول لذوي الرأي من المؤمنين مع أنه كان عليه السلام مؤيدا بالوحي ومسددا بتوفيق الله فبالأحرى أنها تجب على الأمراء ، وهم ليسوا بأنبياء وإنما هم من جمهور الناس»⁽¹⁰⁰⁾ . إن إقحام الوزاني لهذه الفكرة تنبع من إيمانه العميق بضرورة سد جميع الذرائع التي تفتح المجال أمام الاستبداد بالرأي والاستفراد بالسلطة ، كما أنه كان حذرا مما يمكن تسميته بالممارسة الشكلية للشورى ، بحيث ينبه إلى أنه ليس من حق الأمير أن «يقصر المشاورة على أشياء دون أخرى»⁽¹⁰¹⁾ أو أن يتماطل في عملية الشورى ولا يشاور إلا في مرحلة التنفيذ أو بعد الإجراء ، وذلك ليجعل أهل الشورى أمام الأمر الواقع أو يطلعهم من أجل المبدأ وكفى⁽¹⁰²⁾ .

إن هذا النوع من الملاحظات ينم عن وعي عميق بالإشكاليات العويصة التي تطرحها الممارسة التطبيقية للشورى في الواقع العملي ، خصوصا إذا كانت إرادة الأمير تنزع نحو تجاوز أهل الرأي والمشورة وتريد أن تتخذ قراراتها بطريقة انفرادية ، لذلك يسطر الوزاني قاعدة تلزم الحاكم بالتشاور قبل الإقدام على تنفيذ قرار ما : «فالإبرام لا يكون إلا بعد التشاور» . وتكمن مشروعية التأصيل الفكري لمبدأ الشورى ووجوبه في الفكر السياسي لمحمد حسن الوزاني ، في اقتناعه الراسخ بأن الأمة هي مصدر السلطة ، وبالتالي من حقها أن تستعملها في «تدبير شؤونها وفي مراقبة سير السياسة»⁽¹⁰³⁾ .

ب : الأمة مصدر السلطة

لقد كان الوزاني يطمح من وراء كتاباته السياسية إلى الوصول إلى تقرير حقيقة واحدة ، وهي أن الأمة هي مصدر السلطة ، وعلى هذه الحقيقة تنفرع كافة المبادئ والأصول .

100 - محمد حسن الوزاني : الإسلام والدولة . . (م س) . ص : 100 .

101 - نفسه ص: 100 .

102 - نفسه ص: 100 .

103 - محمد حسن الوزاني : الإسلام والدولة... (مرجع سابق) ص : 100 .

فهو حينما يكتب بأن الأمة هي مصدر السلطة الحاكمة ، يجد نفسه مضطرا لتأصيل هذه المسألة من التراث السياسي الإسلامي ، وبالضبط من تجربة الرسول : «الرسول لما كف عن تعيين من يخلفه في رئاسة الأمة بل وعن مجرد الوصية في هذا المجال إنما دل على أنه يعتبر المسلمين أحق بالنظر في أمر دينهم وما كان عليهم مسيطرا حتى يستبد بتقرير مصيرهم دونهم ، فقد ترك المسألة «فوضى» لكي تتصرف الأمة في سياستها تصرفا حرا مطلقا كأمة رشيدة قادرة على حكم نفسها بنفسها لا تحتاج في هذا لا إلى وصاية ولا إلى ضغط على إرادتها وسيادتها» .

إن نص الوزاني يختزل في عمقه بعدا ديموقراطيا حقيقيا ، فهو وإن كان يلجأ إلى وقائع التراث وأحداثه ، فإنه يقرؤها قراءة ثورية وبنفس ديموقراطي ، وكأنه يريد أن يؤصل جميع المفاهيم السياسية الحديثة التي تطورت في الغرب ، انطلاقا من التجربة السياسية الإسلامية الأولى . ويتجلى ذلك بوضوح حينما يريد الوزاني أن يوضح الطريقة التي تمارس بها الأمة سيادتها وتعبّر بواسطتها على أنها هي منبع السلطة ومصدرها : «فالانتخاب هو المظهر الذي تظهر به سلطة الأمة وهو أفصح ترجمان عن إرادتها وأقوى عماد تقوم عليه سيادتها»⁽¹⁰⁴⁾ .

بحيث لا يجد الوزاني أدنى تعارض بين استعارة مفهوم الانتخاب من المناخ الليبرالي واستنباته داخل تربة أخرى ، إنه يقوم ب«أسلمة» الفكر السياسي الليبرالي ، ويبحث عن جذوره في التجارب السياسية التاريخية للمسلمين .

وإذا كان الانتخاب هو الآلية التي تصفي المشروعية على سلطة الأمير ، فإن الوزاني يجد نفسه ملزما بالإحالة على مفهوم سياسي آخر ، لاستكمال عناصر هذه المشروعية من جهة ، ولتقييد سلطة الأمير من جهة أخرى ، واستبعاد بعض الفهومات التي تعتبر بأن «البيعة تقتضي التفويض المطلق لمن أخذها لا يسأل عما يفعل وهم يسألون»⁽¹⁰⁵⁾ .

إن الإحالة على مفهوم البيعة يتم توظيفه بغرض تصحيح بعض التصورات المغلوطة التي ترعرعت في الفكر الإسلامي عبر التاريخ والتي تعتبر بأن البيعة عهد على طاعة الأمير والتزام مطلق بعدم الخروج عليه مهما كانت الظروف والأسباب...

إن البيعة في تصور الوزاني "إنما هي ميثاق بين الأمة ورئيسها ، وهذا الميثاق نفسه قائم على الحقوق والواجبات المتبادلة بين الحاكم والمحكوم . والأمير بمقتضى ذلك الميثاق مقيد في منصبه وجميع تصرفاته برعاية مصالح الأمة في دينها أو سياستها تبعاً لما فرضه الله تعالى في الكتاب

104 - محمد حسن الوزاني : الإسلام والدولة ... (مرجع سابق) ص : 97 .

105 - محمد حسن الوزاني : الإسلام والدولة ... ص : 97 .

وهدى إليه الرسول بسنته الهادية⁽¹⁰⁶⁾.

لقد ظل هاجس تقييد السلطة متحكما في قراءاته لمفردات الفقه السياسي الإسلامي ، وهو ما دفع به إلى الاستشهاد بأقوال كل من أبي بكر وعمر التي تعزز مفهوم الرقابة التي تمارسها الأمة على الأمير ، وتؤكد مسؤولية هذا الأخير اتجاه من انتخبوه : « فأطيعوني ما أطعت الله فإذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم ، اعلموا أيها الناس أنني لم أجعل لهذا المكان أن أكون خيركم . . وما أنا إلا كأحدكم فإذا رأيتموني قد استقممت فاتبعوني وإذا زغت فقوموني⁽¹⁰⁷⁾ » (أبو بكر الصديق) ، وهو نفس المعنى الذي عبر عنه عمر بن الخطاب بقوله : « إنه من ولي أمر المسلمين فهو عبد المسلمين يجب عليه لهم مثل ما يجب على العبد لسيده من النصيحة وأداء الأمانة » . وبعد استعراض هذه الأقوال يتساءل محمد الوزاني - وكأنه يرد على من يجتهد في بلورة مضمون معين لمراسيم البيعة ، لا تعمل على تكريس شرعية السلطة فقط ، بل توفر لها سندا تأسيسيا لإضفاء القداسة عليها- ، وليبرز بوضوح أن الغرض من هذه الاستشهادات ووظيفتها العملية هو باختصار الحيلولة دون التوظيف السياسي السلبي لمفهوم البيعة ، وجعله في خدمة الاستبداد والتسلط : « فهل بعد هذا يحق لأحد أن ينكر أن البيعة إنما هي عقد يلزم به كل من الحاكم والمحكوم ، وأن الملك إنما هو واحد من المسلمين إلا أن منصبه جعله أكثرهم حملا ومسؤولية؟⁽¹⁰⁸⁾ » .

والخلاصة : أن الوزاني يمثل نموذجا للمثقف الوطني صاحب التكوين المزدوج الذي يعمل بجهد كبير على تركيز المفاهيم السياسية الحديثة التي ظهرت في سياق التطور الديمقراطي الذي حصل في الغرب ، ويستخدم كل إمكانياته العلمية والفكرية لتأصيل هذه المفاهيم من التراث السياسي الإسلامي ، الذي تشكل الحقبة الراشدية الصورة النموذجية المثلى عنده . وهو في كل ذلك يصدر عن ثقافة شرعية واضحة ، ولكنه لا يخفي نزعاته الليبرالية ، وتطلعه لمناخ الحرية ، وقد تجلّى ذلك في دفاعه عن فكرة الدستور ، وإيمانه بالتعددية ، ونضاله من أجل ترسيخ مفهوم الشورى والديموقراطية ، بكل شجاعة وجراءة ، وبعمق نظيري هائل . إن الخطاب السياسي لدى محمد حسن الوزاني « سيأخذ بعدا إجرائيا واضحا ، عندما سيتبلور في مقترحات دستورية عامة ، ناقشت مسألة السلطة التأسيسية والملكية البرلمانية وجعلت منهما محور القضية الدستورية في فكره السياسي » .

106 - نفسه : ص : 98 .

107 - نفسه : ص : 98 .

108 - محمد حسن الوزاني : الإسلام والدولة ... (م س) : ص : 98 .

الفرع الثاني : الأدوات الدستورية

لقد كان الوزاني سباقا إلى طرح المسألة الدستورية منذ فترة الحماية بحيث ظل يربط دائما بين «المعركة السياسية من أجل الديمقراطية - الشورى ، بالمعركة من أجل الاستقلال»⁽¹⁰⁹⁾ .

فقبل أن ينال المغرب استقلاله كتب الوزاني بأن «الاستقلال لا يمكن أن يكون حقيقيا ولا في صالح الأمة جمعاء إلا إذا قام على أساس الشورى والديموقراطية الحديثة ، وذلك في دائرة ملكية قوامها الدستور وفصل السلطات العامة والحريات الديمقراطية ، والعدالة الاجتماعية وغير هذا مما تنص عليه جميع الدساتير العصرية في الأمم الراقية : فبهذا وبهذا وحده يكون الاستقلال في صالح الشعب والوطن»⁽¹¹⁰⁾ .

فالاستقلال في نظره لا ينفصل عن الديمقراطية «لأن التحرر من السيطرة الخارجية يجب أن يصحبه التحرر من كل استبداد سياسي في الداخل»⁽¹¹¹⁾ .

وظل الوزاني طيلة مساره السياسي يفتخر بمذكرة 23 شتنبر 1947 التي تقدم بها حزب الشورى والاستقلال إلى الحكومة الفرنسية والتي اشتملت على بعض المضامين المتقدمة من الناحية السياسية والدستورية في تلك الفترة ، ومنها «المطالبة بوضع دستور للبلاد يصون ما للعرش من حقوق تاريخية ثابتة ويعيد للدولة سيادتها وللشعب حريته وحقوقه ، فيجدد أداة الحكم ، ويبث روح الشورى في الأمة» .

وإذا كانت مرحلة المنفى قد شكلت بالنسبة للوزاني فرصة مناسبة «للتنظير» السياسي والتفكير في وضع الأسس العامة التي ينبغي أن تستند عليها دولة الاستقلال ، فإن هذه المرحلة وما بعدها (الاستقلال) ، لم تخل من التدقيق في الاختيارات النظرية الكبرى ، وطرح المسألة الدستورية بكل وضوح وجراءة ، بما تعنيه هذه القضية من نقاش حول : السلطة التأسيسية وحول مسؤولية الحاكم وحول العلاقات بين السلط إلى غير ذلك من الأفكار التي اقتبسها الوزاني من مباحث الفكر الدستوري متأثرا في ذلك بمصادر تكوينه الليبرالية .

أولا : السلطة التأسيسية

تناولت مذكرة 23 شتنبر 1947 ، قضية السلطة التأسيسية التي ينبغي أن توكل إليها مسألة وضع الدستور ، وعبرت عليها بالصيغة التالية : « . أن يعهد إلى مجلس وطني يمثل الرأي العام

109 - محمد حسن الوزاني : في الدستور والبرلمان - سلسلة دراسات وتأملات - 3 - مؤسسة الوزاني - الطبعة الأولى 1987 ص 14 .

110 - محمد حسن الوزاني : «استقلال وديموقراطية» - الرأي العام - عدد 26 نوفمبر 1955 ، (حرب القلم) الجزء 6 ، طبعة 1986 ص 184 .

111 - نفسه : ص 184 - 185 .

112 - x - كان محمد حسن الوزاني يتوجس خيفة من هيمنة بعض القوى السياسية البارزة في تلك الفترة وهي : قوة حزب الاستقلال وقوة المؤسسة الملكية .

المغربي بوضع دستور يصبح -في دائرة ملكية ديمقراطية- القانون الذاتي ، والنظام الأساسي لمغرب الغد المتمتع بحريته واستقلاله»⁽¹¹³⁾ .

فقبل حوالي ثمان سنوات من إعلان استقلال المغرب ، كان الوزاني يرى بأن الجهة المخولة بوضع الدستور هي «مجلس وطني يمثل الرأي العام المغربي» ، ولا توضح المذكرة في تلك الفترة الكيفية التي سيشكل بها «المجلس الوطني» هل بالانتخاب أم بالتعيين؟ وما هي أبعاد ومحددات هذه التمثيلية؟ وعلى أي أساس ستم؟ و«ماهو المقصود بالرأي العام؟ إلى غير ذلك من الأسئلة المسطرية التي ظلت معلقة في البداية .

ويبدو بأن هذا الغموض راجع إلى طبيعة المرحلة التي كان يراهن فيها الوزاني على تثبيت مبدأ الإعداد الجماعي الديمقراطي للدستور فقط ، دون الغوص في التفاصيل وقطع الطريق منذ البداية على أي محاولة للاستفراد بالسلطة التأسيسية من طرف جهة واحدة .

ولكن في الفترات الأولى لحصول المغرب على الاستقلال بدأت تتضح معالم التصور الدستوري عند الوزاني ، وأضحى مطلب المجلس التأسيسي قضية غير قابلة للتنازل -نظريا- وهو ما دفعه للتعبير على ذلك بقوله : ”إن الطريقة الطبيعية والوسيلة الديمقراطية ، والأسلوب المألوف والمنشود هوالمجلس التأسيسي المنتخب انتخابا حقيقيا عاما ، وحررا نزيها“⁽¹¹⁴⁾ هذا الموقف سيصطدم مع إرادة الملك محمد الخامس آنذاك ، والذي كان يرفض انتخاب جمعية تأسيسية ويميل لتعيين مجلس تمثيلي يضع دستورا يحظى بموافقة قبل أن يعرض على الاستفتاء الشعبي . وهكذا سيقوم محمد الخامس يوم 3 نونبر 1960 بتعيين مجلس دستوري مكلف بوضع دستور⁽¹¹⁵⁾ .

أمام هذا الوضع السياسي المفروض سيضطر الوزاني إلى تليين موقفه ليعتبر بأن عدم تحقيق الديمقراطية المنشودة المتمثلة في صيغة الجمعية التأسيسية المنتخبة : «لا يعني بأن طريقة التعيين عيب وشر كلها ، فلها محاسنها ولها عيوبها كغيرها من الطرق»⁽¹¹⁶⁾ . ذلك أن «الغاية أهم من الوسيلة»⁽¹¹⁷⁾ ، هكذا يرى الوزاني بأنه إذا كانت الغاية هي «توفر البلاد على دستور ديمقراطي

113 - مواقف الشرف : في الذكرى الأربعين لوفاة محمد حسن الوزاني أكتوبر 1998 - مطبعة دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر - ص: 45 .

114 - محمد حسن الوزاني : في الدستور والبرلمان - سلسلة دراسات وتأملات - (م.س) . ص: 7 . يرى محمد معتمص أن المطالبة بانتخاب جمعية تأسيسية من قبل محمد حسن الوزاني سنة 1960 كانت مجرد موقف تكتيكي أمام التخوف من احتكار حزب الاستقلال . لوضع الدستور... أكثر ما كانت موقفا مبدئيا ، إذ سرعان ما سيتخلى عن هذا الموقف التكتيكي لينضم إلى مجلس الدستور للعين سنة 1960 ، ثم ما لبث أن انسحب منه بعد سيطرة حزب الاستقلال على رئاسته وأجهزته . انظر : محمد معتمص : الحياة السياسية المغربية - مؤسسة إيزيس للنشر - الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، ماي 1992 ص: 14 .

115 - سيفشل هذا المجلس في أداء مهمته بعد انسحاب كل من المحجوبي أحرسان ومحمد حسن الوزاني ، ومقاطعة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وغياب الحزب الشيوعي المغربي عنه . انظر :

Mohamed Madani, "Le mouvement national et la question contitutionnelle 1930-1962", D.E.S, Rabat, 1981.

116 - محمد حسن الوزاني - في الدستور والبرلمان - مرجع سابق ص: 9 .

117 - نفسه ، ص: 9 .

حقيقي يحقق معاني الحرية والاستقلال لصالح البلاد والأمة» فليس من المهم أن نتعصب للطريقة. فإذا كنا قد «حررنا من اتخاذ الطرق الديمقراطية لوضع الدستور (فينبغي) أن نهتم بالغاية والنتيجة أكثر مما نهتم بالطريقة التي سنسلكها لتحقيق هذه الغاية (...)» فإذا كانت الغاية حسنة ، والنتيجة مرضية فإن هذا سيكون شفيعا في الطريقة المتبعة»⁽¹¹⁸⁾.

فتحت ضغط الواقع وإكراهاته القوية المتمثلة في إقدام محمد الخامس على تعيين مجلس مكلف بصياغة المشروع وقبول حزب الاستقلال بزعامة علال الفاسي هذا التعيين ، ونظرا لأن الموقف يتطلب حلا عمليا ، فإن التفكير البرغماتي لحسن الوزاني انتهى به إلى التسليم بالامر الواقع : «فلا خير في فتح الجدل والنقاش من جديد حول انتخاب أو تعيين المجلس ، فنحن أمام الأمر الواقع ، وهو وجود مجلس معين ، تختلف الآراء في شأنه ، ولكنه اختلاف لا يجدي في الواقع ، وإنما يجدي أن نكون واقعيين وعمليين وأن يكون المجلس ذا عمل نافع»⁽¹¹⁹⁾.

ثلاث عناصر إذن هي التي كانت وراء التخلي العملي عن المطالبة بانتخاب الجمعية التأسيسية :

- سياسة الأمر الواقع : المتمثلة في التعيين الملكي للمجلس الدستوري .
- التفكير العملي والواقعية السياسية : أي ضرورة بلورة موقف عملي «إيجابي» من المبادرة الملكية .

الغاية أهم من الوسيلة : فإذا انتهى المجلس إلى وضع دستور ديمقراطي فلا داعي للتعصب حول الطريقة .

ولكن الوزاني ينبه بالموازاة مع ذلك إلى أن «الطريقة التي اختيرت (...)» هي نقيض الطريقة الديمقراطية التي تقضي بانتخاب مجلس تأسيس للدستور»⁽¹²⁰⁾ كما يوضح بأن قوله : «ينبغي أن نكون واقعيين وعمليين لا يعني» أنه يجب أن نتخلص من وجهة نظرنا الديمقراطية الصميمة في وضع الدستور ، بل أعني عدم التعصب فيما يخص الطريقة ، مع إبداء كل التحفظ والاحتراز المطلوب حول الطريقة المتبعة .»⁽¹²¹⁾

ولذلك فإن قبوله العملي لمنطق التعيين لم يمنعه من إبداء بعض التحفظات ودفع بعض الشبهات التي يستند عليها دعاة المجلس الدستوري المعين لا استبعاد أسلوب الانتخاب ، ومنها أن «الشروط وظروف الانتخاب من هذا النوع غير متوفرة في الأوضاع الإدارية والسياسية العامة

118 - نفسه ص : 9 .

119 - محمد حسن الوزاني - في الدستور والبرلمان - (مرجع سابق) ص : 10 .

120 - نفسه ، ص : 8 .

121 - نفسه : ص : 10 .

التي تسود المغرب»⁽¹²²⁾.

كما أن «الهيئة الناجبة في المغرب لا تمثل جميع المواطنين والمواطنات . . نظرا لعدم التمكن من ضبط عددهم عن طريق الحالة المدنية»⁽¹²³⁾. (والسبب هو عدم إجبارية التسجيل في قوائم الناخبين).

غير أن أهم اعتراض يثيره دعاة التعيين هو: أن الشعب لم يصل بعد إلى درجة الرشد السياسي، فبالرغم من نيله الاستقلال، ما زال لم يتمرس في ممارسة حقوق السيادة في مجال الحكم الداخلي والسياسة القومية.

ويتصدى الوزاني لهذه الاعتراضات، معتبرا بأن «الشعب بكفاحه في سبيل التحرر من الاستعمار، وفي سبيل استرجاع حقوقه في السيادة والحرية والاستقلال، قد برهن على أنه شعب ناهض حرواع، أبي، وأنه جدير بأن يعتبر شعبا راشدا»⁽¹²⁴⁾.

ويحاول الوزاني أن يرسم مدلول الحياة الدستورية ومضمونها بالنسبة للشعب: «إن البدأ في الحياة الدستورية لا يمكن أن يكون بالنسبة للشعب إلا وسيلة تشريعية فعالة للخروج به من الأوضاع الفاسدة الحالية (. . .) ولتأمين حياته العامة من عودة الفساد إليها، ولتنظيم الدولة على أسس واضحة وسليمة ومتينة، من الديمقراطية الضامنة للحكم الصالح المنشود»⁽¹²⁵⁾.

وبعد هذه المرافعة التي يقوم بها الوزاني «نيابة عن الشعب»، يوجه خطابه إلى أعضاء مجلس الدستور - بطريقة غير مباشرة- ليشدد على مواصفات الدستور المطلوب: "يجب أن يكون الدستور الجديد دستور البلاد والأمة بكل معنى الكلمة، أي دستورا ديمقراطيا صحيحا يمتاز بصفاته التحررية والتقدمية، وبهذا وبه وحده يحقق الدستور معاني الحرية والسيادة والاستقلال لصالح البلاد والأمة، فيصبح لها نظام جديد يث إلى الديمقراطية الدستورية بصلة قوية متينة"⁽¹²⁶⁾.

ولكن مع وفاة محمد الخامس وتولي الحسن الثاني الملك، ستتغير الأوضاع السياسية لفائدة احتكار المؤسسة الملكية للسلطة التأسيسية، وهكذا فإن الملك الجديد «سيضع الدستور بيده»⁽¹²⁷⁾ بعد حل المجلس التأسيسي المعين وفشله في مهمته.

غير أن الوزاني سيظل وفيما لموقفه بعد إعلان الاستفتاء على دستور 1962 حينما قال بصراحة:

122 - نفسه ص: 7. نشير إلى أن الوزاني عبر على هذه المواقف بعد الانتخابات الجماعية الأولى في المغرب التي كانت بتاريخ 28 يوليوز 1962.

123 - محمد حسن الوزاني - في الدستور والبرلمان - (مرجع سابق) ص: 7.

124 - نفسه ص: 12.

125 - نفسه ص: 13.

126 - نفسه ص: 19.

127 - كما ورد في خطاب 11 نونبر 1962 المقدم للدستور.

«يريد المواطنون أن يمارسوا جميع حقوق المواطنة التي تعترف لهم بها القوانين المشروعة ، والعهود المؤكدة منذ الاستقلال وفي مقدمة تلك الحقوق المقدسة حق الأمة المتحررة السيدة الواعية الرشيدة في وضع دستورها القومي» .

يتضمن هذا النص الأسس الفكرية السياسية التي ينطلق منها الوزاني لبلورة مطلب الجمعية التأسيسية المنتخبة وهي :

- 1- حق المواطنة : ومن مستلزماته الحق في وضع الدستور .
 - 2- العهود المؤكدة منذ الاستقلال : في إشارة إلى الخطب الملكية التي حرص فيها محمد الخامس بين 1955 و1960 إلى الإشارة إلى الملكية الدستورية وفصل السلط والجمعية التأسيسية التي ستضع الدستور ، ولكن دون الإشارة إلى أنها ستكون منتخبة .
- فهذه الحقوق لا يمكن أن تتحقق عمليا إلا «بواسطة مجلس تأسيسي منتخب يمثلها تمثيلا شرعيا صحيحا ، شأن غيرها من الأمم الحرة في إفريقيا وغيرها» ، وفي حالة ما إذا تعذر انتخاب ذلك المجلس لسبب وجيه ، يمكن أن «يتولى مهمته مجلس آخر يمثل سائر الاتجاهات السياسية وغيرها في البلاد ، ويملك الصلاحية المطلوبة للقيام بوضع الدستور نيابة عن الأمة» ، ومع ذلك فإن هذا الدستور حسب الوزاني لا يعمل به إلا في فترة انتقالية محدودة- نظرا لضعف مشروعية المصدر الذي وضعه- قبل أن يتم «انتخاب مجلس تأسيسي لوضع الدستور النهائي للأمة ، ولا مانع من أن يعرض ذلك الدستور المؤقت للاستفتاء العام ليقول الشعب فيه كلمته ، ويكسب قوة المصادقة والتأييد»⁽¹²⁸⁾ .

انطلاقا مما سبق كان محمد حسن الوزاني من المعارضين للأسلوب الذي وضع به دستور 1962 عند عرضه على الاستفتاء الشعبي ، وتساءل عن المبررات التي تصوغ الدولة بمقتضاها عرض مشروعها الدستوري على الشعب من أجل الاستفتاء ، في الوقت الذي ترفض فيه انتخاب الشعب لمجلس تأسيسي ، «لماذا تسمح الدولة بالاستفتاء في مشروعها الدستوري وتمتنع من انتخاب الأمة لمجلس تأسيسي لوضع الدستور؟»⁽¹²⁹⁾ . لأن الاستفتاء يفترض بأن الشعب يتوفر على حد أدنى من النضج والرشد يمكنه من التعبير عن موقفه بواسطة التصويت ، فكيف لا يتم ذلك بالنسبة للمجلس التأسيسي؟ يجيب محمد حسن الوزاني بأن : «الدولة لا تريد من الاستفتاء إلا إضفاء مسحة ديموقراطية أو شعبية -ولو مصطنعة- على الدستور الممنوح من طرفها الذي لا تريد أن تنظم ولا أن تحكم البلاد بسواه»⁽¹³⁰⁾ .

128 - محمد حسن الوزاني : «مشكلة الساعة أو معركة الدستور»- الدستور- 12 نونبر 1962 (حرب القلم) الجزء الثاني ، ص : 31-32 .

129 - نفسه ص : 31-32 .

130 - نفسه : نفس الصفحة .

وقد اعتبر الوزاني بأن الدولة أدخلت بعودها السابقة ، ويقصد بذلك خطاب الملك الراحل محمد الخامس ، الذي كان يؤكد في خطبه على ضرورة وضع الدستور بواسطة مجلس للدستور «وفعلا أسس مجلس للدستور واحتفظت به الدولة سنوات ولم نعد نسمع له حسا ولا ذكرا حتى فوجئنا بقرار استفتاء عام في مشروع دستور معد باسم الدولة نفسها»⁽¹³¹⁾ .

وبعد مرور حوالي 10 سنوات نجد الوزاني يحتفظ بنفس الموقف ، مع مشروع الدستور المعدل المعروف على الاستفتاء الشعبي سنة 1972 ، ويؤسس لذلك بقوله : «إن مسألة الدستور في كل أمة ودولة هي مسألة السيادة الوطنية ، وضمان ممارستها على الوجه الأصح ، ومن أجل هذا يعتبر الدستور الصالح منهاجا حكيما ومحكما لأنظمة المؤسسات العامة ، وهو منهاج يتألف من عدة حصارات تعد ضمانات لحسن السير ، ووقايات من الزلات والعثرات»⁽¹³²⁾ .

وهكذا يوظف الوزاني مصطلحا جديدا يقوم بأداء نفس الأغراض القديمة ، وهو مصطلح السيادة الوطنية .

فالسيدة الوطنية تقتضي أن يمارس الشعب حقه كاملا في صياغة أسمى قانون في البلاد ، بواسطة منتخبه الشرعيين :

«وإذا نظرنا إلى مشروع الدستور المحلي المعروف على الاستفتاء (. .) لاحظنا أنه وإن أقر صراحة مبدأ السيادة للأمة ، لم يجعل ممارستها مطابقة للنظام المعهود في الدساتير الديمقراطية الصحيحة ، وبعبارة : إن السيادة الوطنية في ذلك المشروع توجد في غير أيدي أصحابها الطبيعيين والشرعيين من ممثلي الأمة إلا فتاتا ترك لهم بكيفية شكلية أكثر منها عملية ، ومن شأن هذا أن يجعل الدولة كل شيء ، والأمة تقريبا لا شيء ، فالدولة بجميع سلطاتها واختصاصها هي الأساس ، وصاحبة السيادة والحكم ، وليست الأمة بالنسبة لها إلا مسودة ومسيرة طوعا أو كرها»⁽¹³³⁾ .

من خلال هذا النص نلاحظ أن الوزاني وإن احتفظ برؤيته السابقة ، إلا أنه يعبر عنها بطريقة عامة ، ذلك أنه لم يثر قضية السلطة التأسيسية بشكل مباشر كما في السابق ، كما أنه يستخدم مصطلح الدولة الذي يقصد به المؤسسة الملكية ، كما يستخدم مصطلح الأمة للدلالة على ممثلي الشعب .

إن هذه العمومية في الخطاب والتراجع عن الخطاب السياسي المباشر ، مرده إلى طبيعة الظروف السياسية التي كان يمر منها المغرب آنذاك ، والتي كانت مطبوعة بطابع التوتر والصراع ،

131 - محمد حسن الوزاني ، «الدستور الذي يريده الشعب : دستور بالشعب وللشعب» - الدستور - 19 نونبر 1962 (حرب القلم) الجزء الثاني ، ص : 37 .

132 - محمد حسن الوزاني : في الدستور والبرلمان... (مرجع سابق) ص : 22 .

133 - نفسه ص : 22 .

وصلت إلى حد تهديد نظام الحكم في المغرب بواسطة محاولتين انقلابيتين. بما دفع بأجهزة الدولة إلى تشديد قبضتها على المعارضة السياسية ، وحذا بمحمد حسن الوزاني إلى نهج سياسة تعميم الخطاب ، والابتعاد شيئا فشيئا عن مناقشة السلطة التأسيسية ، لمناقشة توزيع الاختصاصات والصلاحيات في الدستور المغربي ، وكيف استفردت الدولة/الملكية بكل شيء ، بينما كان نصيب الأمة/ممثلها الفئات .

ثانيا: الملكية الدستورية

ينطلق محمد حسن الوزاني في مناقشة نظام الحكم في المغرب بتقرير حقيقة مفادها أن المغرب يعاني من أزمة الحكم والسياسة «وأزمة الحكم والسياسة ليست وليدة اليوم ، بل نشأت وشبت وترعرعت مع عهد الاستقلال ، ولقد كان يظن أن الدستور سيأتي بحلها (. .) ولكنه أقرها ودسترها ، ومع هذا ، (. .) ظلت أزمة الحكم والسياسة هي هي ، وقد كانت وما تزال هي أم الأزمات ، وأم المشاكل التي يتخبط فيها المغرب منذ فجر الاستقلال»⁽¹³⁴⁾ .

يعتبر الوزاني بأن دستور 1962 لم يغير من الوضع السابق على الدستور شيئا ، بحيث ظل النمط السلطاني المحتكر لجميع السلطات هو المهمين ، أما البرلمان فإنه يقوم بوظيفة شكلية فقط ، بحيث أسند الدستور «للملك مهمة تعيين الوزراء كما خصه بحق إقالتهم متى أراد ، وهكذا جعل الدستور قضية الحكومة خارجة عن نطاق البرلمان»⁽¹³⁵⁾ .

بحيث إن الأغلبية لا تملك الحق في تشكيل الحكومة من بينها إلا بإرادة الملك ، فالحكومة في المغرب هي : «حكومة صاحب الجلالة ، على النمط المغربي وليس على النمط الإنجليزي» بحيث إن «الهيئة الوزارية لا تخرج عن كونها هيئة مؤلفة من مساعدين للملك الذين يعينهم ويقيلهم بمحض إرادته»⁽¹³⁶⁾ .

ولا يتردد محمد حسن الوزاني في مناقشة دستورية المؤسسة الملكية المغربية ، هكذا يصف دستور 62 بأنه «دستور ملكي لا ملكية دستورية»⁽¹³⁷⁾ أي أنه لا ينشئ ملكية دستورية بقدرما هو دستور ملكي . ومن تم يعتبر بأنه «لا يمكن نعت الملكية المغربية بأنها ملكية دستورية لأن الملك يسود ويحكم» ، على عكس مبدأ الملكية الدستورية التي تجعل الملك يسود ولا يحكم . فالنظام السياسي المغربي «لا يمكن نسبته إلى الملكية الدستورية التي هي نظام سياسي معين له

134 - محمد حسن الوزاني : الدعوة إلى النهضة والانبعاث . ص : 50 .

135 - نفسه ، ص : 46-47 .

136 - نفسه ، ص : 48 .

137 - محمد حسن الوزاني : «دستور ملكي لا ملكية دستورية» - الدستور - العدد 3-6 دجنبر 1962 (حرب القلم) الجزء الثاني ، ص : 60 .

قواعده وخصائصه ومميزاته ، وفي نطاقه تتقيد الملكية بقيود معروفة ، وتمارس سلطاتها في حدود لا تتعداها ولا يكفي أن تزود المملكة بدستور لتصبح الملكية فيها دستورية ، وكل ما في الأمر أن الملكية تتدستر من غير أن تصير دستورية إسما على مسمى⁽¹³⁸⁾ .

من خلال هذا النص يجرّد الوزاني النظام الملكي المغربي من طابعه الدستوري ، ويستدل على ذلك بالعناصر التالية :

- الملكية الدستورية لها قواعد وخصائص لا تتوفر في النموذج المغربي .
- الملكية الدستورية تخضع لقيود معروفة .
- الملكية الدستورية تمارس سلطتها في حدود معروفة ووفق ضوابط واضحة .
- لا يكفي توفر المملكة على دستور لتصبح الملكية دستورية .

لقد قام الوزاني بتسجيل هذه الملاحظات بناء على دراسة لمشروع دستور 1962 الذي أعطى للملكية مكانة سياسية واجتماعية مركزية في النظام السياسي المغربي ، مقارنة مع باقي المؤسسات . فالفصل 23 يعتبر بأن «شخص الملك مقدس» ، والفصل 19 يعطي للملك صلاحيات زمنية وروحية قابلة لكل تأويل ، والفصل 24 يعطي للملك الحق في تعيين الحكومة من دون أي اعتبار لسلطة البرلمان .

ونظرا لتأثر الوزاني بما توصل إليه الفقه الدستوري في أوروبا ، وبالمكانة الرمزية التي تحتلها الملكيات الأوروبية ، وانطلاقا من مفاهيم الفقه السياسي الإسلامي التي تأخذ بمبدأ المسؤولية ، وتلزم الحاكم بالشورى ، وتجعله مسؤولا أمام رعيته .

انطلاقا من هذا كله ، يرسم محمد حسن الوزاني تصوره للنظام السياسي ، الذي لا يخرج عن «النظام الملكي» ولكن بفلسفة تتمثل بمبادئ الديمقراطية وحق الأمة في ممارسة سيادتها ، ويعلن بوضوح ضرورة التفكير في وجوب المطالبة بوضع دستور للبلاد يصون ما للعرش من حقوق تاريخية ويعيد للدولة سيادتها وللشعب حريته وحقوقه⁽¹³⁹⁾ .

إن هذا الفصل بين العرش والدولة والشعب يستند إلى خلفية سياسية واضحة ، فالعرش الذي يرمز إلى الملك ينبغي أن تصان حقوقه التاريخية أي «أن الملكية لا يجب أن تتعدى القيام بوظيفة رمزية ومجردة من ممارسة السلطة السياسية»⁽¹⁴⁰⁾ .

والدولة التي تتمثل في مؤسسات نابعة من إرادة الأمة ينبغي أن تتمتع بسيادتها كاملة ، غير منقوصة . . والشعب بكافة أفراده ينبغي أن يتمتع بكافة حقوقه السياسية والاقتصادية

138 - محمد حسن الوزاني : الدعوة إلى النهضة والانبعاث ، (مرجع سابق) ص : 47 .

139 - حرب القلم : الجزء 1 (مرجع سابق) ص : 188 .

140 - محمد مسكي : «مفهوم الديمقراطية في الفكر السياسي المغربي المعاصر» - مجلة وجهة نظر - العدد 5 ، - 1999 ص : 15 .

والاجتماعية ، وأن ينعم بالحرية .

ويعبر الوزاني عن صيغة متوازنة تضمن للملكية الدستورية مكانتها ، وتعطي للأمة حقها في السيادة : «إننا بقدر ما نتمسك بالملكية الدستورية على النسق المتفق مع روح العصر الذي هو عصر الشعوب والثورات الفكرية والسياسية والاجتماعية الهادفة إلى تغيير المفاهيم القديمة ، وتحويل الأوضاع التقليدية ، وتجديد الأنظمة لتكون ملائمة لسنة التطور والارتقاء لا فرق في هذا بين الفرد والمجتمع ، نتمسك بحكم هذا كله ، بمفهوم السيادة للأمة وبكل ما ينبثق عنها من حقوق كاملة غير منقوصة ، ومن اختصاصات تمارس بواسطة وكلاء الأمة الحقيقيين دون المفروضين والمزعومين كما هو الشأن في الدساتير العليقة الفاسدة ، وفي الديمقراطيات الشكلية الفاشلة»⁽¹⁴¹⁾ .

إن الملكية الدستورية التي يتمسك بها الوزاني ويدافع عنها فضلا على كونها تخضع لقيود معروفة ، وتمارس سلطاتها في حدود ووفق ضوابط واضحة ، فهي تلك الملكية المتفقة مع روح العصر . والتي تهدف إلى «تغيير المفاهيم القديمة ، وتحويل الأوضاع التقليدية» ، وهو يقصد بذلك نموذج الملكيات المطلقة التي كانت تمارس السلطة بدون مشروعية دستورية أو قانونية أو انتخابية ، وإنما تمارسها بموجب التفويض الإلهي ، كما كان المجال في أوروبا في القرون الوسطى ، أو بموجب منطق «الشوكة والغلبة» كما مورس في التاريخ الإسلامي عموما وفي المغرب خصوصا . إن الوزاني يقترح وفق هذا التصور تصورا للملكية دستورية يسود فيها الملك ولا يحكم ، لأن «السيادة للأمة - بكل ما ينبثق عنها من حقوق كاملة غير منقوصة ، ومن اختصاصات - تمارس بواسطة وكلاء الأمة الحقيقيين دون المفروضين والمزعومين» .

فالذين يمثلون الأمة هم المؤهلين لتحمل مسؤولية تسيير الشأن العام ، وعندهم ينبثق الجهاز التنفيذي الذي يمارس اختصاصات حقيقية ، ولكنه مسؤول مسؤولية سياسية وقانونية أمام البرلمان وحده ، وهذا يحيلنا على مبدأ المسؤولية السياسية في تصور حسن الوزاني .

ثالثا: المسؤولية السياسية

يذكر الوزاني أن محمد الخامس استشار معه سنة 1960 في أن يتولى الملك نفسه رئاسة الحكومة ويجمع في يده كل السلطات التنفيذية ، وقد كان موقف الوزاني متحفظا من هذه المسألة انطلاقا من ثقافته الدستورية بحيث أجابه بأن «أصول الفقه الدستوري الحديث تقضي

141 - محمد حسن الوزاني : في الدستور والبرلمان... (مرجع سابق) . ص : 23-24 .

بأن الملكية الرئاسية لم توجد في أي جزء من العالم»⁽¹⁴²⁾ كما عبر له على أن «اتباع الأسلوب الرئاسي في النظام الملكي بالمغرب . . إذا لم يكتب له النجاح . . فإن الشعب لن يقول إن الحكومة هي التي أخفقت وكفى ، بل سيقول إن الملك هو الذي لم يقدر له النجاح والتوفيق ، ومن شأن هذا أن يصيب الملكية بسوء . .» لأن النظام الرئاسي كما هو عليه الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية يقضي بأن «يتقلد الرئيس باسم الحزب الفائز في الانتخاب فهو مسؤول دستوريا عن كل ما يعتبره القانون ذا صبغة جنائية في تصرفات الرئاسة ، يضاف إلى هذا أنه لا توجد حكومة ، فالرئيس يعين معاونين له بموافقة شكلية لمجلس الشيوخ ، ولهذا لا يحملون لقب الوزراء بل كتاب الدولة ، وجميعهم مسؤولون أمامه وحده كرئيس لهم . .»⁽¹⁴³⁾ .

وبغض النظر عن الظروف السياسية والحشيات الموضوعية المحيطة بهذا النص ، فإن الموقف الذي عبر عنه الوزاني يفيدنا في استنباط بعض الأفكار :

- إن تولي الملك رئاسة الحكومة يجعله مسؤولا مباشرة أمام الشعب ، فإذا فشلت الحكومة يكون الملك فاشلا أمام الشعب ، وهو ما من شأنه أن يسيء إلى رمزية المؤسسة الملكية وهيبته .

إن الذي يمارس السلطة ينبغي أن يكون موضع مساءلة أمام الشعب بواسطة مثليه ، لذلك فإن استقرار النظام الملكي - في نظر الوزاني - رهين بترفعه عن ممارسة السلطة بشكل مباشر .

وفيدنا تحليل الخطاب السياسي عند الوزاني في اكتشاف مدى حرصه على إناطة السلطة بالحكومة حتى تكون مسؤولة مسؤولية كاملة ، «فتشكيل الحكومة في نظره يكون نتيجة الاقتراع العام ، والشعب هو الذي يختار حكامه الذين يكونون مسؤولين أمامه»⁽¹⁴⁴⁾ .

ولكي يؤسس لمفهوم المسؤولية السياسية ، يستند محمد حسن الوزاني على معطيات الفقه الإسلامي ليعتبر بأن «الحكومة الإسلامية تقوم كلها على مبدأ المسؤولية . قال رسول الله : «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته» (. .) ، ومسؤولية الحكومة عن أعمالها وتصرفاتها الجليل منها والحقير أمر لا ينكره إلا المسيطرون البغاة ومن على شاكلتهم من الظلمة الفجرة ، وإذا كان هناك من لا يسأل عن أفعاله فهو الله عز وجل دون غيره من الخلق كافة ، فهو جل شأنه الذي لا يسأل عما يفعل وهم يسألون»⁽¹⁴⁵⁾ ، ثم يلجأ الوزاني إلى تجربة الخلفاء الراشدين لينتقي من أقوالهم ما يعزز به أطروحاته ، وما يدل على تحملهم المسؤولية أمام الأمة ، وليخلص إلى أن مبدأ المسؤولية في الإسلام «مبدأ يشمل جميع ما يناط بعهدة الإنسان من أعمال ويصدر عنه من

142 - محمد حسن الوزاني: في السياسة والمجتمع بعد الاستقلال (مرجع سابق) ص: 38 .

143 - محمد حسن الوزاني: في السياسة والمجتمع بعد الاستقلال (مرجع سابق) ص: 37 .

144 - علي حسني: محمد حسن الوزاني وإشكالية البناء الديمقراطي بالمغرب: 1978-1947 مؤسسة محمد حسن الوزاني-الطبعة الأولى، 1998 ،

ص: 79 .

145 - محمد حسن الوزاني: الإسلام والدولة أوحقيقة الحكم في الإسلام... (مرجع سابق) ص: 102-103 .

آثار (. .) وهو ألزم للحكام في سياستهم وتدبير مصالح الأم ، لأن الحكام إنما هم خزان الرعية ووكلاء الأمة وسفراء الأئمة (كما قال الإمام علي في نهج البلاغة) ⁽¹⁴⁶⁾ .

وهكذا فإن الوزاني كان يرى بأن المخرج من «المشكلة السياسية» الموجودة في المغرب يكمن في «إقامة حكومة من نوع جديد ذات أسس قوية ، وأنظمة محكمة واختصاصات واضحة ، وسلط ومسؤوليات كافية للاضطلاع بالمهام الكبرى والشاقة المسندة إليها» ⁽¹⁴⁷⁾ .

ولكي تكون حكومة حقيقية ، فإنها ينبغي أن تكون نابعة من صناديق الاقتراع أي «أن تكون حكومة ذات شعبية حقيقية ، ومسندة من الرأي العام» وأن تكون حكومة تحكم البلاد بشكل حقيقي «تدير الشؤون العامة ، وتنفذ القوانين» ⁽¹⁴⁸⁾ .

وفي سنة 1972 عندما استقبل الملك زعماء الأحزاب السياسية للاستشارة معهم في كيفية معالجة الأوضاع السياسية القائمة في تلك الفترة ، اعتبر محمد الوزاني في مذكرة 15 يناير 1972 بأن الحكومة المغربية ينبغي أن تتوفر على عنصرين اثنين «السلطة والمسؤولية» ⁽¹⁴⁹⁾ أي حكومة تتوفر على عنصر القدرة على اتخاذ القرارات الحاسمة والذي يحتاج إلى سلطة ، ولكنها مسؤولة أمام البرلمان لأنه مصدر سلطتها وعليه تعتمد في بناء مشروعيتها ، «حكومة تتوفر على وسائل العمل والمسؤولية حتى تكون صالحة وفعالة في مجال الحكم والسياسة وقادرة على الابتكار والتنفيذ وجديرة بكل ثقة وتقدير في الداخل والخارج» ⁽¹⁵⁰⁾ فهي «حكومة تسوس وتحكم» ⁽¹⁵¹⁾ أي تمارس السياسة وتدير شؤون الحكم انطلاقاً من سلطة حقيقية يعطيها إياها الدستور ، وتتحمل بموجبها المسؤولية أمام ممثلي الأمة ، حتى يدخل المغرب في عهد «المسؤولية البرلمانية للحكومة» ⁽¹⁵²⁾ .

146 - محمد حسن الوزاني : الإسلام والدولة أوحقيقة الحكم في الإسلام... (مرجع سابق) ص : 103 .

147 - محمد حسن الوزاني : في السياسة والمجتمع بعد الاستقلال (مرجع سابق) ص : 46 .

148 - محمد حسن الوزاني : مذكرة أبريل 1965 .

149 - محمد حسن الوزاني : مذكرة 15 يناير 1972 .

150 - محمد حسن الوزاني : مذكرة 5 أكتوبر 1972 .

151 - محمد حسن الوزاني : الدعوة إلى الانبعاث والنهضة ، مرجع سابق ص : 58 .

152 - محمد حسن الوزاني : مذكرة 27 أبريل 1965 .

والخلاصة

إن محمد حسن الوزاني بإثارته لمجموعة من القضايا الدستورية الحساسة كمناقشته لمسألة السلطة التأسيسية التي يصدر الدستور عن إرادتها ، وتشبته بمطلب الجمعية التأسيسية المنتخبة ، ودفاعه عن مفهوم الملكية الدستورية الذي يعني في نظره أن الملك يسود ولا يحكم ، إضافة إلى تشبته بمبدأ المسؤولية السياسية للحكومة ، واقتناعه بأن مصدر السلطة والسيادة هي الأمة ، (بإثارته لهذه المفاهيم الدستورية والسياسية) ، يكون من أبرز المساهمين في بث وعي ديموقراطي في أوساط النخبة السياسية ، الذين استطاعوا التوفيق بين الموروث الحضاري الإسلامي وبين مفاهيم الفلسفة السياسية الحديثة ، والملاءمة بينها لصياغة منظور سياسي متقدم لبناء الدولة الوطنية الحديثة .

غير أن المراقب للسلوك السياسي لأبرز زعماء الحركة الوطنية وعلى رأسهم علال الفاسي ومحمد حسن الوزاني ، يلاحظ انفصاما واضحا بين التصور النظري المعبر عنه وبين الممارسة السياسية .. التي كانت نابعة في نظره من تقدير معين لمفهوم المصلحة السياسية خصوصا عندما تكون «موازن القوى» السياسية تميل لصالح القوة المركزية في البلاد ممثلة في المؤسسة الملكية ، وربما يكون محمد حسن الوزاني قد اقتنع في النهاية بأن فعالية أسلوب الواقعية والمرونة السياسية ، يظل مشروطا باستئصال شأفة الفساد والقطع مع «الطامعين والمحتكرين والوصوليين والنفعيين ، وذوي المحسوبية والمحظوظين ، والسماصرة والمغامرين ، والمضاربين والمقامرين والمختلسين والمفسدين في كل رهط ومرتبة وعيار في مجالات الدولة ورحاب الإدارة وجنابات الحكم وحتى في بعض أوساط الشعب على السواء»⁽¹⁵³⁾ .

وهكذا انتهى محمد حسن الوزاني في مساره التنظيري إلى أن أزمة الحكم في المغرب ، ليست مرتبطة بعدم وجود دستور ديموقراطي حقيقي كما كان يرى في البداية ، بل إن الأزمة أعمق من ذلك ، لأنها مرتبطة بالفساد وبأزمة القيم «المغرب يعيش أزمة كبيرة تتمثل في فشل الحكومات المغربية المتعاقبة منذ إعلان الاستقلال في التوفيق ما بين الماضي والحاضر ، وانعكاسات ذلك على البنيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

فخيبة الاستقلال هي خيبة بناء دولة وطنية عصرية ، مما يذكي الصراع ما بين «قوى الماضي وتيار العصر»⁽¹⁵⁴⁾ وبالتالي فإن عناصر الأزمة المعقدة تدل على غياب مشروع حقيقي لدى من

153 - محمد حسن الوزاني : الدعوة إلى النهضة والانبعث (م. س. ذ.) ص: 5 .

154 - علي حسني : محمد حسن الوزاني وإشكالية البناء الديموقراطي بالمغرب -1978-1947 مؤسسة محمد حسن الوزاني - الطبعة الأولى 1998

يهمهم الأمر وعدم قدرتهم على تنظيم السلطة ، أخذوا بعين الاعتبار العوامل الثقافية الموروثة وكيفية المواءمة بينها وبين الفلسفة السياسية الحديثة لإنتاج ثقافة سياسية جديدة قادرة على التفاعل مع القانون : « فعلى فرض أن المغرب قد زود أو قد يزود بدستور يكون المثل الأعلى في بابه فهل يمكن أن يظفر هذا الدستور بالحياة في ميدان التطبيق الكامل السليم؟ »⁽¹⁵⁵⁾ يجب الوزاني على ذلك بالنفي : « إن أي عاقل لا يستطيع أن يتصور شيئا من هذا مطلقا ، لأن الفساد والصلاحي لا يمكن أن يلتقيا في مواءمة ويقتربا في توأمة . . ومن هنا يتضح لنا جليا أن المسألة في بلادنا ليست مسألة دستور ولا مسألة انتخابات وما بعدها بل هي مسألة قضاء على الفساد أولا ، وإصلاح الأوضاع ثانيا (. .) ودرأ المفاسد أولى من جلب النعم كما قيل »⁽¹⁵⁶⁾ .

155 - محمد حسن الوزاني « إلى أين يسير المغرب؟ » - الدستور - العدد - 4 19 مارس - 1963 (حرب القلم) الجزء الثاني ، ص : 160 .

156 - نفسه ص : 160 .